

كلمة الأستاذ عبد الرحمان قادري
المحافظ للطاقة الذرية
رئيس الوفد الجزائري
خلال الدورة الرابعة و الأربعين للمؤتمر العام
للكالة الدولية للطاقة الذرية

(فيينا ، ١٨ - ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٠)

السيد الرئيس ،

يسرني أن أعبر لكم ، في بداية كلمتي هذه ، عن تهاني
الحارة والخالصة على انتخابكم المستحق لرئاسة الدورة
الرابعة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة
الذرية .

ان هذا الانتخاب ليمثل اعتراف حقيقي بكفاءاتكم المهنية
و قيمكم الانسانية المعترف بها من طرف الجميع .

و يعتبر ، كذلك ، هذا الانتخاب تكريما مستحقا لبلادكم الشقيق
وتتويجا خاصا لجميع الدول العربية . انني على يقين ان
اعمالنا ستتوج ، تحت رئاستكم ، بالنجاح الكامل .

تأكدوا ، سيدي الرئيس ، بأن وفد بلادي سوف يبذل كل ما
في وسعه لتدعيمكم و التعاون معكم .

وأود ، بعد ذلك ، أن أعبر عن تشكراتنا للسيد المدير العام لما جاء به في كلمته التي شملت ، كما جرت العادة ، النقاط الرئيسية المدرجة في جدول أعمالنا والتي ركز فيها على المسائل التي تتطلب ، من طرفنا ، مزيدا من الجهود والمواظبة .

كما لا يفوتني أن أجدد له ولكل أعضاء الأمانة ، دعمنا وأؤكد لهم عن الاستعداد الدائم للوفد الجزائري للمساهمة في تحقيق المهام المختلفة للوكالة .

كما أغتنم هذه الفرصة لأرحب بوفود دول ازربيجان وتاجاكستان و إفريقيا الوسطى التي قررت ، هذه السنة ، الانضمام لعضوية الوكالة ، والمساهمة بذلك في التقرب أكثر من طابعها الشامل المنتظر .

سيدي الرئيس ،

تعقد جلستنا الحالية بعد أشهر قليلة من انعقاد المؤتمر ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي مثل فرصة حقيقية للدول المنضمة الى المعاهدة لتقييم المراحل التي قطعت والتحكم أكثر في التحديات الواجب مواجهتها .

وقد قوبلت نتائج هذا المؤتمر ، الذي ترأسه بلادي ، بالتحية والترحيب من طرف كافة الدول المنضمة الى المعاهدة ، وكذا من طرف الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

في هذا الصدد ، أكد المؤتمر على الدور الهام الذي تلعبه الوكالة في توطيد نظام عدم الانتشار وذلك عن طريق تنفيذ كافة النشاطات التي تدخل ضمن مهامها القانونية .

كما أكد المؤتمر كذلك على ضرورة وضع الموارد البشرية والمالية اللازمة والكافية تحت تصرف الوكالة لتمكينها من القيام بمهامها .

ففي هذا الاطار ينبغي أن تترجم الاجراءات المنصوص عليها في الوثيقة النهائية الى أعمال واقعية سواء منها ما يتعلق بالمسائل العامة التي تخص نزع السلاح أو ما يتعلق بتوفير الموارد المالية الضرورية لتحويل التكنولوجيا في اطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ان الدورة الحالية تمثل ، من وجهة نظرنا ، أكبر ملتقى بإمكانه اعطاء ديناميكية جديدة بغية تنفيذ توصيات الوثيقة النهائية التي تم تبنيها في نيويورك .

سيدي الرئيس ،

ان معاهدة بليندايا التي تجعل من افريقيا منطقة مجردة من الأسلحة النووية تحتوي على ترتيبات تفرض الانضمام الى نظام ضمانات الوكالة وتساهم بذلك في تعزيز النظام الدولي واقامة السلم والاستقرار في افريقيا .

ففي هذا المنظور ، نتوجه بنداء لكل الدول الإفريقية القادرة على ذلك ، للانضمام فورا الى هذه المعاهدة . وترغب الجزائر في أن ترى نمو حركة في صالح تنفيذ ترتيبات هذه المعاهدة و ستعمل بكل ما في وسعها لاعطاء دفعا اضافيا لتلك الحركة.

سيدي الرئيس ،

ان الجزائر التي وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، تتابع عن قرب التطور الحالي لمسألة دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ وتولي اهتماما خاصا لمواظبة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية .

ان بلادي التي سوف تصادق قريبا على هذا الجهاز القانوني الهام ، تهنيء و تشجع الأمانة التقنية المؤقتة لما تبذله من جهود قصد انشاء نظام عالمي للمراقبة و كذا مركز دولي للمعطيات .

سيدي الرئيس ،

منذ انضمامها لعضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ساهمت الجزائر بصفة ثابتة في ترقية الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية .

ان إبرام اتفاق الضمانات مع الوكالة واستكماله العاجل
بالموافقة على الترتيبات الفرعية ، يدل على ارادتنا السيدة
في المواكبة ، بصفة فعالة ، للديناميكية العامة لعدم
الانتشار والأمن للجميع.

ان انشاء سلطة وطنية يتمثل في تأسيس المحافظة للطاقة
الذرية، سمح للعلاقات بين الجزائر والوكالة ان تعرف تطورا
كفيا وكميا في شتى ميادين التعاون لا سيما في مجالات
الضمانات والتعاون التقني . ففي هذا الصدد، نولي اهتماما
خاصا جدا لرفع حجم التعاون في اطار الاستعداد المتبادل
الذي يميز الطرفين .

سيدي الرئيس ،

ان الجزائر، على غرار البلدان التي أبرمت اتفاقات مع
الوكالة حول نظام الضمانات الشاملة ، تظل منتبهة للأعمال
المؤدية الى توطيد نظام ضمانات الوكالة وتتابع عن قرب
هذا السياق .

ففي نفس الاطار ، توصلت المحافظة للطاقة الذرية الى
انهاء عملية وضع الهيكل العضوي المكلف بتسيير
ومحاسبة ومراقبة المواد النووية التي تخضع لنظام
الضمانات .

وسيتمم هذا الهيكل بانشاء المخبر الوطني للمحاسبة
ومراقبة المواد النووية. و يمثل جزء منه مشروعا للتعاون
التقني مع الوكالة ، الذي قبل في البداية تحت الحاشية أ.

ففي غياب دول ممولة ، اتفقت المحافظة للطاقة الذرية والوكالة ، خلال انعقاد الدورة ٤٣ للمؤتمر العام ، على التمويل المشترك لهذا المشروع ، وتوصل الطرفان الى اتفاق يرمي الى التعجيل في تنفيذ هذا المشروع .

سيدي الرئيس،

ان كانت الجوانب المتعلقة بالضمانات والمسائل الخاصة بالأمان تلتفت انتباه الدول الأعضاء ، فان تطور الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ليمثل ، بحق ، الهدف المشطور من طرف الجميع .

اذ أريد أن أؤكد هنا ، وبجدارة ، مرة أخرى وأكثر من مرة ان اقتضى الأمر ، على موقف بلادي تجاه ضرورة تعزيز نشاطات التعاون التقني وضمان فعاليتها .

وان كان هناك تكرير من طرفنا ، فان تلك النشاطات تمثل ، خاصة للدول النامية ، وسيلة لترقية فعلية لاستخدام الطاقة النووية ، بغرض النمو الاقتصادي الاجتماعي ورغد العيش لسكانها .

لن يتردد أبدا وقد بلادي ان يصرح دوما بأنه من الضروري أن تكون الموارد المخصصة لتمويل نشاطات التعاون التقني متوقعة وكافية و موثوقة ، وذلك لتمكين الوكالة من القيام بمهامها القانونية .

ان الجزائر ، من جهتها ، تبذل ما في وسعها من جهود من أجل استثمار مواردها البشرية والمادية في شتى مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

فالمحافظة للطاقة الذرية التزمت النهج المؤدي الى ترقية و تعميم استخدام التقنيات النووية في مجمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية .

فيالماضي القريب ، و أكثر منه اليوم ، عدد كبير من المستخدمين النهائيين في بلادي يقومون بتطبيق هذه التقنيات في القطاعات التالية : الصحة والفلاحة والصناعة والري والبيئة والبحث والتنمية في الجامعات ومراكز البحث.

ان الطابع الذي يميز مشاريع التعاون التقني المقترحة من طرف بلادي ، في اطار الثنائي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ ، يؤكد على هذا الالتزام و يبين الى أي حد ، تهتم هذه القطاعات الاقتصادية والاجتماعية باستخدام التقنيات النووية .

سيدي الرئيس ،

ان بلادي تشجع التعاون الاقليمي في اطار اتفاقية "أفرا" و تهنيء افريقيا على امتداد هذه الاتفاقية ، في أبريل الماضي ، لمدة خمس سنوات أخرى .

ان الجزائر وبصفتها عضو مؤسس لهذه الاتفاقية تساهم
بجد في اعادة انعاشها وفي اعطاء نفسا جديدا للنشاطات
المبرمجة في الاطار الاقليمي .

وكي يحقق ذلك يجب ، أولا وقيل كل شيء ، الحرص على
الاحترام الصارم لمضمون وحرف الاتفاقية التي ابرمت من
طرف الحكومات .

و يجب بعد ذلك تركيز الجهود على المساهمة العلمية
والتقنية البحتة للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في حل
المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية ، حتى يتسنى
لافريقيا أن تواجه التحديات الكبرى المطروحة امامها .

ففي هذا الصدد ، يجب العمل على جعل مشاريع التعاون
الاقليمي موجهة أحسن توجيه فيما يخص أهدافها المسطرة
على أن تكون هذه الأهداف واقعية وعملية و ملموسة وأن
يحرص أشد الحرص على فعالية تنفيذها .

ان التعزيز الضروري للتعاون الاقليمي لا يمكن أن يتحقق
على حساب التعاون الثنائي الذي يجب أن يبقى من بين
المهام القانونية للوكالة .

أود أن أعبر ، من جهة أخرى ، عن دعمنا للوكالة لما تقوم به من أعمال في ميادين الأمان النووي والأمان الراديولوجي وأمان النفايات . إن الملتقى العلمي الذي ينظم على هامش أعمال المؤتمر العام ، ليمثل دليلا إضافيا عن الاهتمام التي تحظى به هذه المسألة .

وفي إطار الأعمال التي أنجزتها في هذا الشأن ، تمكنت المحافظة للطاقة الذرية ، خلال هذه السنة ، من تكملة وضع الهياكل المتعلقة بالأمان .

كما قامت بمراجعة إجراءات الترخيص الخاصة باستيراد وامتلاك واستعمال مصادر الأشعة المؤينة ، في إطار برنامجها الرامي الى التحكم في تسيير و ادارة تلك الأجهزة والمواد .

لقد قامت الفرق المختصة بعمليات تفتيش في الميدان داخل كل الهيئات والمؤسسات التي تستعمل هذه المصادر المشعة وقد تم على اثرها القيام بعمليات تصحيحية أدخلت على السجل الوطني المهيا لهذا الغرض . كما يتواصل تنظيم التكوين الاختصاصي في هذا الشأن لصالح مستخدمي هذه الهيئات .

و ندعم كذلك الأعمال التي تقوم بها الوكالة في ميدان الأمان وأمن المصادر المشعة والمواد النووية .

سيدي الرئيس ،

ان الجزائر على قناعة بأنه ، خارج نطاق تعاون دولي حقيقي بما فيه مشاركة فعالة للدول المتقدمة ، سيبقي المخطط الخاص بإنتاج المياه الصالحة للشرب اقتصاديا ، أو ما يسمى بالتحلية النووية ، بدون مستقبل . فان كل مبادرة تقوم بها الوكالة قصد تحقيق برنامج تبياتي ، بواسطة الدراسة ، والانشاء والاستثمار والصيانة للمنشآت الملائمة ، يكون هدفه الاثبات بأن التحلية النووية تعد خيارا حقيقيا من الناحية الاقتصادية والتقنية و ترضي في نفس الوقت معايير الأمان وامكانية الاشتغال ، سوف يثير لا محال انضمام كل الدول التي لها حاجيات كبيرة في المياه حاليا ومستقبلا .

ان هذا الخيار يندرج كليا في المسعى الذي يؤول الى اقتناع الرأي العام العالمي على مدى شرعية مفهوم استدامة التطور للتكنولوجيا النووية .

سيدي الرئيس ،

ان العوائق التي تحول دون تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط بسبب انشغالا شرعيا لوفد بلادي ، في غياب أي تقدم في هذا الاتجاه يمنع إقامة جو يميزه السلم والأمن في هذه المنطقة من العالم .

ان هذا الهدف الذي يمر ، حسب وجهة نظرنا ، باتشاء منطقة مجردة من الأسلحة النووية ، الذي يعتبر خطوى أساسية نحو تحقيق شامل للمسلم والأمن الدوليين ، لا يمكن أن يتحقق ما دامت اسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تبرم بعد معاهدة عدم الانتشار .

فاستنادا للنتائج التي توصل اليها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و تعبيرا ، مرة أخرى اليوم ، عن ارتياحها للالتزام المسؤول للدول المنضمة الى المعاهدة ، فان الجزائر تعتبر أنه يجب على اسرائيل أن تبرهن، اليوم أكثر من أي وقت مضى ، على تمسكها بسلم كامل ودائم في المنطقة باتضمامها الى المعاهدة واخضاع منشآتها وموادها النووية لرقابة الوكالة .

ان الجزائر تأخذ على عاتقها الاجماع الذي قبل بكل سيادة من طرف كل الدول المنضمة الى المعاهدة ، خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، و تعبّر ، مرة أخرى ، عن تأييدها للتفويض الذي منح للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتشجيعها لهذا الأخير على مواصلة استشاراته مع كل دول المنطقة ، ولا سيما مع اسرائيل ، قصد انشاء منطقة مجردة من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط .

سيدي الرئيس ،

لا أنهي تدخلتي هذا دون أن أذكر أن الجزائر التي كانت أول دولة طالبت بتعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة ، تتمنى تنفيذًا سريعًا وحقيقيًا للنتيجة التي تبنيها بالاجماع خلال أعمالنا السابقة .

وأعتم هذه الفرصة لتوجيه نداء للوكالة ، من جهة ، للشروع ، في أقرب الآجال الممكنة بالاتصالات الضرورية مع كل الدول الأعضاء لقبول النص الجديد للمادة السادسة ، ولكل وفود الدول الأعضاء ، من جهة أخرى ، للتعجيل ، بما تسمح به الترتيبات القانونية الداخلية لكل دولة ، في قبول هذا التعديل حتى يصبح فعالا في أقرب وقت .

سيدي الرئيس ،

في الختام ، أتمنى أن تتوج أعمالنا بالنجاح الكامل وذلك باتخاذ قرارات هامة تستطيع بموجبها منظمنا أن تحقق ، في بداية الألفية الثالثة هذه ، مزيدا من التقدم وتلبية رغبة المجموعة الدولية التي نطمح الى عالم يتسم بالسلم والازدهار .

وشكرا سيدي الرئيس